الأمم المتحدة

A/55/905

الجمعية العامة

Distr.: General
19 April 2001
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي بغية توطيد النتائج التي حققتها منظمة الدول الأمريكية/البعثة المدنية الدولية في هايتي، وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، وبعثات الأمم المتحدة السابقة. وفي الفقرة ١٢ من ذلك القرار، طُلب إليَّ تقديم تقرير إلى الجمعية العامة كل أربعة أشهر. ويغطي هذا التقرير التطورات المستجدة في منطقة البعثة منذ تقديم تقريري الأخير إلى الجمعية العامة، المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (A/55/618)، وحتى انتهاء ولاية البعثة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١.

ثانيا – الحالة السياسية والانتخابات

٢ – أُجريت انتخابات الرئيس وثلث أعضاء مجلس الشيوخ في الموعد المقرر دستوريا وهو ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأجريت الانتخابات على الرغم من غياب اتفاق بين حزب فانمي لافالاس الحاكم والمعارضة لحل المخالفات التي شهدتها الانتخابات البرلمانية والبلدية التي أُجريت في ٢١ أيار/مايو. ونتيجة لذلك، قاطعت المعارضة العملية الانتخابية، ولم يواجه الرئيس السابق جان برتران أريستيد أي مرشحين يشكلون معارضة جدية. وشهدت الفترة بين انتخاب السيد أريستيد وتنصيبه رئيسا في ٧ شباط/فبراير جهودا متضافرة من المجتمع المدني لتعزيز الحوار السياسي؛ وتحركات مشبوهة من جانب المعارضة لتشكيل ''حكومة بديلة''؛ ومناخا يسوده التوتر والتهديدات تصاحبه عمليات تفجير قنابل على فترات متقطعة.

٣ – وبدأ العنف السابق للانتخابات بسلسلة من حوادث إطلاق النار في النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد تكون بعض هذه الأحداث ذات علاقة بالعصابات، وبدا أن بعضها الآخر يستهدف خلق جو من الرعب. وبدأت سلسلة من عمليات تفجير القنابل بانفجار ثلاثة أجهزة صغيرة خارج مكاتب الاقتراع في العاصمة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ثم استؤنفت خلال الأيام الأربعة السابقة للانتخابات، عندما انفجر ما مجموعه ١٠ قنابل أنبوبية في شوارع أو أسواق مكتظة في العاصمة، مما أدى إلى مقتل تلميذين وجرح زهاء ١٥ شخصا.

٤ - وألقت السلطات وحزب فانمي لافالاس التابع للرئيس أريستيد باللائمة عن أحداث العنف على تحالف المعارضة المعروف باسم الوفاق الديمقراطي، الذي اتهم بتخويف الناخبين في محاولة لإبعادهم عن مراكز الاقتراع. وإضافة إلى ذلك، هدد ما يسمى بالمنظمات الشعبية المتحالفة مع فانمي لافالاس باستخدام العنف للانتقام من زعماء تحالف الوفاق إذا لم يتم إلقاء القبض عليهم. واتهم تحالف الوفاق بدوره حزب فانمي لافالاس بتنظيم عمليات إطلاق النار وتفجير القنابل كذريعة لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضة. ولم تدّع أية مجموعة المسؤولية عن أي من عمليات تفجير القنابل. وقاوم وزير الداخلية النداءات الداعية إلى إلقاء القبض على زعماء الوفاق الديمقراطي في غياب أية أدلة ضدهم. وفي المقاطعات، استمرت الحوادث التي ترأس فيها مسؤولون من حزب فانمي لافالاس تم انتخابهم في انتخابات ٢١ أيار/مايو، وعلى الأخص النواب ورؤساء البلديات، مجموعات مسلحة لفض اجتماعات ولقاءات من يُشتبه في تأييدهم للمعارضة.

٥ - وقبل الانتخابات بأربعة أيام، دعت كنائس كاثوليكية وبروتستانتية ومجموعات من القطاع الخاص إلى تأجيل الانتخابات لإتاحة الوقت للمفاوضات، ولم تكلل دعوتها بالنجاح. ونظرا لمقاطعة تحالف الوفاق الديمقراطي وكل مجموعات المعارضة تقريبا للسباق، لم تُثر الانتخابات سوى قدر يسير من اهتمام الجمهور، وطمس العنف السائد بريقها. ونظم فانمي لافالاس عددا قليلا من التجمعات، ونشر ''برنامجا اقتصاديا واجتماعيا'' ابتداء من أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على هيئة سلسلة من المقالات في الجريدة اليومية الرئيسية. بيد أن المعارضة تجاهلت ذلك إلى حد كبير، ولم يثر الأمر أي مناقشة سياسية.

٦ - وعلى الرغم من أن الانتخابات لم تتلق أية مساعدة دولية، كان مستوى تنظيمها مشابها لتنظيم انتخابات ٢١ أيار/مايو. غير أن معدلات المشاركة بدت أقل بكثير. ولم يكن هناك مراقبون دوليون، إلا أن معظم المصادر المستقلة، بما فيها وسائط الإعلام المحلية والدولية، و''حضور'' الجماعة الكاريبية الممثل في أربعة أشخاص، أعربت عن شكها في معدل المشاركة الرسمي البالغ ٦٠,٥ في المائة، وطرحت تقديرات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة. وقدر تحالف الوفاق الديمقراطي معدل المشاركة بأقل من ٥ في المائة، مفسرا ذلك بأنه دليل على التأييد الذي تمتعت به المقاطعة التي دعا إليها التحالف. ولكن هناك سببا أرجح هو الخوف من العنف يومَ الانتخابات، فضلا عن أن فوز السيد أريستيد كان نتيجة محتومة في غياب مرشحي المعارضة. وطبقا للنتائج الرسمية فاز السيد أريستيد في السباق الرئاسي بنسبة ٩٢ في المائة من الأصوات، بينما فاز حزب فانمي لافالاس بجميع المقاعد التسعة في مجلس الشيوخ التي اقتُرع بشأنها، حيث أصبح للحزب الآن ما مجموعه ٢٦ من أصل ٢٧ مقعدا في المجلس. وكان رد فعل الشركاء الدوليين لهايتي يتمثل في الإعراب عن الأسف لكون الانتخابات جرت دون اتفاق مسبق بشأن انتخابات ٢١ أيار/مايو، ودون وجود مجلس انتخابي مستقل جدير بالثقة.

٧ - ونشر التقرير النهائي لبعثة المراقبة الانتخابية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية بشأن انتخابات ٢١ أيار/مايو في أواسط شهر كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما ذكرته منظمة

الدول الأمريكية، كان ينبغي إجراء جولة ثانية لحسم ثمانية مقاعد في مجلس الشيوخ حيث أدت طريقة خاطئة لحساب النسب المئوية إلى إعطاء أغلبية مطلقة للمتصدرين في الجولة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، دلت الاختلافات في عدد الأصوات على أنه كان ينبغي إجراء جولة ثانية لحسم مقعد واحد على الأقل في مجلس الشيوخ، وما قد لا يقل عن ثلاثة مقاعد نيابية. وذكر التقرير عددا كبيرا من المخالفات الأخرى، منها إساءة التصرف في دعاوى الاعتراض وتنظيم انتخابات تكميلية غير قانونية في عدة مقاطعات. وأعربت منظمة الدول الأمريكية أيضا عن أسفها للسلوك ''غير المسؤول'' لزعماء أحزاب المعارضة، حيث ادّعوا، مباشرة بعد الجولة الأولي لانتخابات ٢١ أيار/مايو، وقوع الغش على نطاق واسع وبانتظام، مما أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية.

٨ - ورفض تحالف الوفاق الديمقراطي عرض السيد أريستيد عقب انتخابات ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر الداعي إلى ''بناء السلام استنادا إلى الحوار'' وإشراك أشخاص من خارج حزب فانمي لافالاس في حكومته، باعتباره اقتراحا غير كاف وغير مناسب. وبالمثل، فقد تم التنديد بتعيينه فريقا من ثلاثة محامين للنظر في الخلاف القائم بشأن اقتراع ٢١ أيار/مايو، باعتباره محاولة للتنازل عن عدد قليل من المقاعد في مجلس الشيوخ مقابل قبول الانتخابات الرئاسية التي اعتبرها تحالف الوفاق الديمقراطي باطلة.

٩ - وكانت المفاوضات الوحيدة هي تلك التي جرت بين السيد أريستيد ومبعوثين من الولايات المتحدة. ونجم عنها اتفاق في ثمانية نقاط تجسد في رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر موجهة آنذاك إلى الرئيس كلنتون، والتي تعهد فيها السيد أريستيد سعيا ''لتعزيز الصلات بين بلدينا'': بإعادة الانتخابات بالنسبة للمقاعد المتنازع عليها في مجلس الشيوخ، (أو تسوية مشاكل انتخابات ٢١ أيار/مايو بطرق أخرى موثوق بها)؛ وبإنشاء مجلس انتخابي جديد جدير بالثقة بالتشاور مع المعارضة؛ والعمل على تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تشمل عناصر التكنوقراطيين وأعضاء المعارضة؛ وبالتماس ''لجنة شبه دائمة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية'' لتسهيل الحوار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. واشتمل الاتفاق أيضا على التزامات تتعلق بالاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والهجرة غير القانونية، وتعزيز الشرطة، والإصلاحات الاقتصادية. وبالرغم من رفض تحالف الوفاق الديمقراطي للاتفاق، إلا أن السلطات قامت بتحركات لتنفيذ بعض نقاطه. وسافر رئيس الوزراء ألكسي إلى واشنطن ليطلب من منظمة الدول الأمريكية مزيدا من تسهيل الحوار، وتابع الرئيس بريفال ذلك بتقديم التماس مكتوب لإنشاء ''اللجنة شبه الدائمة''.

١٠ - وفي أواسط شهر كانون الأول/ديسمبر أعلن تحالف الوفاق الديمقراطي عن نيته تشكيل ''حكومة مؤقتة'' لملء ما اعتبره فراغا دستوريا سيحدث في نهاية فترة رئاسة الرئيس بريفال، نظرا ''لعدم مشروعية'' انتخاب السيد أريستيد. وكان هناك قلق على نطاق واسع بأن هذه المبادرة يمكن أن تتسبب في اتخاذ السلطات إجراءات قمعية أو في رد فعل عنيف من المنظمات الشعبية الموالية لأريستيد، مما يشكل خطرا ضد أي حوار مستقبلي. وبالرغم من أن زعماء تحالف الوفاق الديمقراطي أعطوا ضمانات شخصية بأنهم لا ينوون محاولة تنصيب ''حكومتهم'' المؤقتة بالقوة، إلا أن تصريحاتهم العلنية أعطت انطباعا معاكسا في بعض الأحيان. (وفي نهاية المطاف عيَّن تحالف الوفاق الديمقراطي جيرار غورغ ''رئيسا مؤقتا'' في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١).

١١ - ورد السيد بريفال ورئيس الوزراء ألكسي بسلسلة من التصريحات ذات اللهجة الانتقادية الشديدة والتي تنطوي على تهديدات، ودعيا المنظمات الشعبية إلى التعبئة ضد ما وصفاه بأنه ''انقلاب''. وفي مؤتمر صحفي عُقد في

٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، هدد زعيم إحدى المنظمات الشعبية باستخدام العنف ضد زعماء تحالف الوفاق الديمقراطي ومن يُشتبه في تحالفهم معهم من المجتمع المدني. ونتج عن هذه التصريحات بيانات تنديد من عدة جوانب، بما في ذلك من المسؤولين الحكوميين.

١٢ - وتمثلت حالة التعبئة التي قام بها تحالف الوفاق الديمقراطي، بصورة أساسية، في اجتماعين عقدا وسط دعاية كبيرة في بور - أو - برنس يومي ٣ و ٢٧ كانون الثاني/يناير، وشارك في كل منهما قرابة ٧٥٠ شخصا. بيد أن أغلبية المشاركين كانوا من أعضاء الأحزاب المكونة للتحالف، وفشل تحالف الوفاق الديمقراطي في تحقيق هدفه المعلن والمتمثل في اجتذاب مشاركين من المجتمع المدني. وانفجرت ست قنابل في بور - أو - برنس خلال الأسبوع السابق للاجتماع الأول، مما أدى إلى جرح شخصين، بينما فرضت التهديدات المزعومة بإشعال الحرائق تغيير مكان الاجتماع الثاني في اللحظة الأخيرة. غير أنه، في تطور إيجابي جدا، تم نشر عدد كبير من أفراد الشرطة للحفاظ على الأمن في كلا الاجتماعين، اللذين عقدا دون وقوع أي حوادث. وبالرغم من أن تحالف الوفاق الديمقراطي كان قد أعلن أنه سيعين ''حكومته المؤقتة'' في الاجتماع الثاني، إلا أنه امتنع عن فعل ذلك تفاديا للإضرار بفرص المحادثات مع حزب فانمي لافالاس، حسبما ذكره التحالف. وعلى نقيض ما كان متوقعا، لم تنظم المنظمات الشعبية أية مظاهرات مضادة رئيسية خلال اجتماع ٢٧ كانون الثاني/يناير، وخففت من لهجة خطابها في الفترة السابقة لتنصيب الرئيس أرستيد في ٧ شباط/فبراير.

١٣ - و في شهر كانون الثاني/يناير، اتخذت مبادرتان جديدتان لاستئناف الحوار. والتقى رئيس الحزب الحاكم في الجمهورية الدومينيكية المجاورة مع زعماء تحالف الوفاق الديمقراطي في ١٠ كانون الثاني/يناير، ومع السيد أريستيد بعد ذلك بيومين. وفي أعقاب ذلك كتب السيد أريستيد إلى تحالف الوفاق الديمقراطي لدعوة ممثلي التحالف إلى منزله. ورد زعماء التحالف الديمقراطي بالموافقة على مقابلة السيد أريستيد، ولكن فقط بصفته زعيما لحزب فانمي لافالاس، وليس كرئيس منتخب، وأصر التحالف على إجراء المقابلة في مكان محايد، وليس في منزل السيد أريستيد. وكانت نفس المسألة قد حالت دون عقد اجتماع في تشرين الأول/أكتوبر.

١٤ - وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أعلن عدد من منظمات الكنيسة والقطاع الخاص وغيرها من منظمات المجتمع المدني الرئيسية تشكيل مبادرة للمجتمع المدني لتعزيز الحوار بين حزب فانمي لافالاس وتحالف الوفاق الديمقراطي، وعرضت المبادرة خدمات لجنة تتكون من خمسة أعضاء، من بينهم مساعد رئيس أساقفة بور - أو - برنس ورئيس اتحاد الكنائس البروتستانتية بوصفهما ميسّرين للحوار. وانفجرت أربع قنابل في بور - أو - برنس في اليوم التالي للإعلان عن المبادرة. وحثت مبادرة المجتمع المدني على الإسراع، معربة عن قلقها من احتمال انفجار العنف السياسي في وقت قريب، ودعت إلى التوصل إلى اتفاق إطاري في موعد لا يتجاوز ٧ شباط/فبراير. واستجاب الطرفان بالإيجاب، بالرغم من أن تحالف الوفاق الديمقراطي أعرب عن شكه في إمكانية نجاح المبادرة، وأوضح أنه يفضل وساطة منظمة الدول الأمريكية. أما حزب فانمي لافالاس فتساءل عن حياد بعض أعضاء مبادرة المجتمع المدني، وأصر على ألا يقوم بدور الميسّرين إلا أولئك الذين أظهروا حيادهم التام. وبعد أن عرض فانمي لافالاس الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية المكون من ثماني نقاط والمبرم في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، باعتباره نقطة البداية لأي حوار، بدأت المحادثات بين فانمي لافالاس وتحالف الوفاق الديمقراطي في ٣ شباط/فبراير، وحضر السيد أريستيد الجلسة

الأولى، وشارك فيها أصدقاء الأمين العام لهايتي كمراقبين. بيد أن المحادثات انهارت بعد ثلاثة أيام لأن أيا من الطرفين لم يقدم تنازلات هامة. وتم تنصيب السيد أريستيد رئيسا في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

ثالثا – نشر البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي وعملياتها وانتهاء عملها

١٥ – انتهى عمل البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في ٦ شباط/فبراير. وبدأت المجموعة الأولى من المستشارين مغادرة البلاد في ١٩ كانون الثاني/يناير. وظل نحو ٢٠ موظفا إداريا كفريق تصفية. وكانت البعثة قد أنشئت بولاية مدتها ١١ شهرا، تبددت منها ثلاثة أشهر بسبب التأخر في الحصول على التبرعات اللازمة. وزاد تفاقم تلك الحالة بفعل عملية مطولة لتعيين المستشارين، الذين لم يصل أغلبهم إلا في آب/أغسطس ٢٠٠٠. وكذلك أدت إجراءات إدارية معقدة تتعلق بالانفاق، ولا تناسب احتياجات بعثة ميدانية، إلى تأخير بدء البرامج، رغم جهود الموظفين الإداريين للبعثة. ونظرا لعدم توافر ميزانية لتغطية الحد الأدنى من موظفي الدعم في داخل الأقسام الثلاثة، اضطر المستشارون إلى تكريس وقت ثمين للمهام الإدارية، مما نتج عنه مزيد من اختصار الوقت المخصص لأداء الأعمال الفنية. وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تكثيف برامج البعثة في أشهر قليلة ولم يحدث قط أن نشرت البعثة بكاملها.

١٦ – وأدى قصر مدة العمل إلى إعاقة فعالية البعثة عموما، خاصة وأن ولايتها كانت تشمل مجالات مثل الإصلاح القضائي، وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية، وتعزيز هياكل قيادة الشرطة وإدارتها، وهي عمليات تتطلب برامج متعددة السنوات. وكانت هناك مشاكل في وضع برامج زمنية للأنشطة بطريقة تتوافق مع الجداول الزمنية للنظراء، مما أدى إلى تأجيل بعض الأنشطة إلى أجل غير مسمى. ولم يُتح الوقت لتقييم البرامج وتعديلها، خاصة فيما يتعلق بالتدريب.

١٧ – وأدى عدم توفر الهياكل والمعدات المناسبة في المؤسسات التي عُين المستشارون للعمل فيها في أحيان كثيرة إلى الحد من إنتاجيتهم. وعدم توفر الموارد المادية اللازمة لجعل تلك المؤسسات أكثر قدرة على العمل كان من شأنه أيضا الحيلولة دون استخدام المساعدة التقنية للبعثة على الوجه الأكمل في كل الأحوال. وينبغي أن تتوخى البرامج المقبلة تقديم مزيج من المساعدة المادية والمساعدة المتعلقة بالنقل والإمداد والمساعدة التقنية. وعلى أية حال، ينبغي تكييف المساعدة مع هايتي والهياكل الأساسية لمؤسساتها، التي ليست على قدر كبير من التحديث.

١٨ – ومما حدّ أيضا من قدرة البعثة على تحقيق الفعالية في أدائها صعوبة الوضع السياسي واتسامه بالتوتر. فقد أدت الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر إلى استقطاب المجتمع الهايتي وإثارة المشاغل الأمنية المصاحبة لذلك. كما أعيقت قدرة البعثة على المشاركة في التعزيز المؤسسي لقطاعي العدل وحقوق الإنسان، وعلى الأخص الأمن العام، لعدم وجود تصميم كاف داخل البلد على تعزيز هذه المؤسسات. ونتيجة لذلك، أدت العوامل السياسية إلى تفاقم مشكلة قدرة الاستيعاب المحدودة. وكثيرا ما كان النظراء الهايتيون مشتتي الذهن بسبب المشاغل السياسية وتعوزهم الحوافز. وعلى الرغم من ذلك، ساهمت البعثة في إحراز بعض التقدم في جميع المجالات المشمولة بولايتها.

١٩ – وفي نهاية المطاف تعتمد فعالية أي برنامج للمساعدة، في حد ذاته، على التنسيق عن كثب بين جميع المانحين في وضع استراتيجية وإطار متناسقين، يتم، في إطارهما، تنفيذ البرامج كل على حدة. وينبغي أن تُصاغ هذه الاستراتيجية بتعاون وثيق مع الحكومة المضيفة. وفي هايتي

أدت النهج المتنافسة في بعض الأحيان إلى الحد من فعالية المساعدة. ومن النماذج الناجحة لتنسيق المساعدة الخارجية، بالاشتراك مع الحكومة، تلك التي قدمتها إلى الشرطة بعثات حفظ السلام، والمانحون الثنائيون، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة. بيد أنه في غضون فترة ولاية البعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي، انسحب معظم الشركاء الثنائيين تدريجيا أو خفضوا مساعدتهم التقنية.

رابعا – العدل

٢٠ – نظمت وزارة العدل والبعثة الدولية منتدى وطنيا ثانيا معنيا بالإصلاح القضائي في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتمت مناقشة أربعة مشاريع قوانين، تشمل مدونة لقواعد السلوك في النظام القضائي، وتشريعات تنظم هيئة التفتيش القضائي، والشرطة القضائية، والمساعدة القانونية. وبالتعاون مع مسؤولي الوزارة، وضعت البعثة نظاما لجمع البيانات المتعلقة بعمل النظام القضائي. وعُقد اجتماع مع رؤساء كتبة جميع محاكم الدرجة الأولى (Tribunaux de Première Instanee) ومكاتب المدعين العامين لمناقشة دورهم في جمع الإحصاءات. والتقى موظفو البعثة مع المدعي العام لبور-أو-برنس لوضع خطة قصيرة الأجل لتخفيض عدد المحتجزين في السجن الوطني بانتظار محاكمتهم. ووضعت في صيغتها النهائية دورة دراسية تدريبية للكتبة العاملين في محاكم الدرجة الأولى. وعُقدت حلقات عمل لصالح قضاة الصلح تهدف إلى تحسين عمل المحاكم الدنيا وتتناول الوساطة وغيرها من أشكال حل المنازعات (القانون غير الرسمي "Droit informel")، وكذلك معاملة القاصرين.

٢١ – وتعرضت للخطر المكاسب القليلة التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة في اتجاه استقلال النظام القضائي نتيجة لعدة أحداث وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرت محاولات لتخويف المسؤولين القضائيين المشاركين في قضية زعيم منظمة شعبية اتهم بتهديد زعماء المعارضة. وبالمثل، وحيثما حاول أحد القضاة استجواب عضو في مجلس الشيوخ بخصوص اغتيال الصحفي جان دومينيك في العام الماضي، تجمع عدد كبير من مؤيدي عضو مجلس الشيوخ وحاولوا إفشال جلسة الاستجواب. وهناك محك آخر يتمثل في ما إذا كان البرلمان سيصدق سريعا على مشاريع قوانين من شأنها أن تعزز استقلال النظام القضائي. وتشمل هذه المشاريع قانونا ينشئ المجلس الأعلى للقضاة. وفي الآونة الأخيرة تم تقييم المرشحين للالتحاق بمدرسة للقضاة استنادا إلى معايير اختيار نزيهة، منها امتحان التحاق، وأتوقع من السلطات الهايتية أن تلتزم بهذه المعايير الصارمة. وستكون هذه المسائل ذات أهمية حاسمة في تحديد ما إذا كانت المساعدة المقدمة إلى النظام القضائي ينبغي أن تستمر.

٢٢ – وقد سعت البعثة إلى وضع برنامجها في مجال العدل بالمشاركة مع وزير العدل وغيره من السلطات، التي وإن كانت قد أبدت بعض التردد في بداية الأمر، فقد كانت استجابتها كاملة في نهاية المطاف. وحرص وزير العدل على أن يحصل من البعثة بوجه خاص على المساعدة التقنية في إعادة صياغة القوانين الرئيسية. ودعمت البعثة، على وجه الخصوص، عملية إعداد مجموعة من مشاريع قوانين الإصلاح القضائي، التي نوقشت وعُدلت في وقت لاحق خلال ندوات دامت كل ندوة منها أسبوعا. وكان من ضمن مشاريع القوانين تشريعات لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وهي مجالات في حاجة إلى توفر الخبرة بصورة مستمرة. ومن المهم أن يستمر تقديم المساعدة للإصلاح القضائي، وعلى الأخص القانون الجنائي والتشريعات المنظمة للشرطة القضائية. ومن المأمول فيه أن يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات

منظومة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع المانحين الثنائيين، من تعبئة الموارد الضرورية لمواصلة هذا العمل الهام.

٢٣ - وقد تم إحراز قدر متواضع من التقدم في تحسين أساليب الإدارة في قسم الشؤون القضائية بوزارة العدل وفي عدد محدود من المحاكم ومكاتب المدعين العامين. وتم تصميم نظم لجمع وتصنيف الإحصاءات القضائية، وهي أداة هامة للتخطيط المركزي ورسم السياسات. وينبغي للمساعدة المقدمة لوزارة العدل في المستقبل أن تستهدف قسم الشؤون القضائية التابع لها، بما في ذلك تقديم المساعدة لجعل نظام تحليل الإحصاءات جاهزا للعمل.

٢٤ - واقتصرت مساعدة البعثة لمدرسة القضاة أساسا على إعداد امتحانات الالتحاق المقبلة وتحرير منشور استعراض القانون والعدل الذي تصدره المدرسة. ومن أجل تعزيز إقامة نظام قضائي قوي ومستقل بد لتدريب الموظفين القضائيين، بمن فيهم الكتبة، أن يظل إحدى المهام ذات الأولوية. وينبغي تعزيز دعم المدرسة، وأن يشمل هذا الدعم برنامجا تدريبيا لصالح كتبة المحاكم. ولا يزال غياب نقابة محامين ذات هيكل سليم يشكل عقبة أمام إنشاء برنامج للمساعدة القضائية، وهو أمر يتطلب أيضا إضفاء الطابع المهني على تعليم موظفين قطاع العدل.

٢٥ - واستمرت هيئة السجون تواجه نقصا في القيادات والموارد، فضلا عن الصعوبات المتعلقة بإدماجها في الشرطة الوطنية الهايتية. وعلى الرغم من ذلك تم إحراز بعض التقدم في تحسين الممارسات اليومية للإدارة والتنظيم، بالتعاون مع مدراء السجون الإقليميين. وفي مركز التدريب التابع لهيئة السجون، أعدت البعثة وحدات تدريبية، ودربت المدربين، وساعدت على وضع برامج تدريبية ذات مدى أطول لصالح موظفي إدارة السجون. وتم كذلك توفير المساعدة لدائرة شؤون النساء والقاصرين التابعة للهيئة. وفي السجن الوطني كانت مشكلة الاحتجاز لمدد طويلة في انتظار المحاكمة محطا لتركيز الجهود. وتستلزم متابعة المشكلة المزمنة المتعلقة بالاحتجاز قبل المحاكمة إصلاح الشرطة القضائية، وسن قانون للإحالة إلى القضاء، ومواصلة تدريب أفراد الشرطة في مجال التحقيق الجنائي، وإنشاء نظام للمساعدة القانونية.

خامسا - الشرطة الوطنية

٢٦ - عُقدت مشاورات مع سلطات الشرطة استعدادا لصياغة مشروع قانون يتعلق بالشرطة القضائية وآخر يتعلق بالإطار القانوني والتنظيمي للشرطة الوطنية الهايتية. وقدمت البعثة تقييمها إلى المدير العام للشرطة بشأن مركز الاستخبارات الجنائية ومركز الخط الهاتفي المباشر المخصص للطوارئ. وأنشئ نظام للإبلاغ اليومي بين مركز الاستخبارات الجنائية المركزي وبين أقسام الاستخبارات في كل من مراكز القيادة في المحافظات (الإدارات التابعة للمحافظات "Directions dèpartementales"). وانتهى العمل في وضع خطة للتطوير المهني للضباط. وساعدت البعثة كذلك على وضع الصيغة النهائية لمجموعة من السجلات الإدارية والتشغيلية اللازمة لأغراض الإدارة المركزية والتخطيط. وأُجري تدريب للمفتشين الجدد في المفتشية العامة. ونُظمت دورات تدريبية مختلفة كذلك في مراكز القيادة في المحافظات في جميع أنحاء البلاد وفي المطار الدولي.

٢٧ - وركز برنامج البعثة على القيادة المركزية، وهياكل الإدارة والمراقبة، بما فيها المفتشية العامة ومراكز القيادة في المحافظات. وركز البرنامج أيضا على التدريب في الموقع. وشملت الأنشطة تطوير وتنفيذ الأدوات والإجراءات الإدارية الرئيسية، وتعزيز القدرات القيادية والإدارية اللامركزية، والمساعدة على الشروع في برنامج دائم للتوظيف، وإعداد مشروع خطة للتطوير المهني والحوافز المهنية لصالح الضباط، وهي أمور أساسية للتغلب على ارتفاع معدلات الاستتراف

بين أوساطهم. وتم وضع إجراءات جديدة للإبلاغ عن الجرائم والحوادث، وهي أمور لا بد منها لوضع استراتيجيات لمكافحة الجريمة وتحسين التحقيقات.

٢٨ - وتتمتع الشرطة الوطنية الهايتية بهيكل سليم، وقد تم إصدار معظم التوجيهات اللازمة المتعلقة بتشغيلها. وإضافة إلى ذلك، حدثت تطورات إيجابية في تنظيمها الإداري والمالي والمتعلق بالنقل والإمداد، وفي ممارساتها الإدارية، وقد دعمت البعثة هذه التطورات. بيد أن بعض كبار ضباط الشرطة الوطنية الهايتية لم يتمكنوا، فيما يبدو، من ممارسة مهام القيادة. ولم تنفذ توجيهاتهم، وظلت الهياكل القيادية مركزية إلى حد كبير. وقد تأثرت الشرطة الوطنية الهايتية من جراء تسلط السياسة وضعف المعنويات وحالة الترقب والانتظار. وكذلك كان لحالات الرشوة وتورط بعض أفراد الشرطة في أنشطة إجرامية أثر سلبي. وأعاق عدم استبدال رئيس المفتشية العامة، الذي استقال منذ ما يقرب من تسعة أشهر، عمل هذه الشعبة الرئيسية التي تتولى تأمين الوفاء بالمعايير الأخلاقية والمهنية، والتحقيق في حالات سوء السلوك والرشوة. وقد أسهمت كل هذه الجوانب في الحد من الأثر الممكن للمساعدة التي قدمتها البعثة.

٢٩ - وتوفر خطة التنمية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية (١٩٩٩-٢٠٠٣)، التي استند إليها برنامج البعثة، إطارا متينا للمساعدة في المستقبل. ولا تزال بعض الهياكل الأساسية الرئيسية على المستوى المركزي، من قبيل إدارة الشؤون الإدارية والخدمات العامة، تحتاج إلى تعزيز. وتتوقف مصداقية قوة الشرطة ونزاهتها على مواصلة تطوير المفتشية العامة. ولا تزال قدرة الشرطة على القيام بالتحقيقات الجنائية ضعيفة جدا، وينبغي تكثيف المساعدة المقدمة في هذا الصدد، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى مكتب الشؤون الجنائية. وينبغي أيضا الاستمرار في تقديم المساعدة فيما يتعلق بتدريب الأفراد الجدد المعينين في أكاديمية الشرطة، والتدريب المتواصل لصالح الضباط في الميدان. ولا تزال القوة تعاني نقصا حادا في القيادات من الرتب الوسطى. وستعتمد فعالية استمرار المساعدة على توفر الإرادة فيما يتعلق بإنشاء قوة شرطة قوية ومحايدة، تحت زعامة مستقلة وذات مصداقية. وفي عدة مناسبات، منها انتخابات، ومحاكمات مشهورة، وفي تجمع نظمته المعارضة في الآونة الأخيرة، ومع توفر الإرادة، تمت تعبئة قوة الشرطة بأكملها وقامت بعملها على نحو طيب للغاية. وقد ساعدت البعثة على تخطيط بعض عمليات النشر الخاصة هذه.

سادسا - حقوق الإنسان

٣٠ - بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من الحلقات الدراسية في مجال حقوق الإنسان لصالح المنظمات غير الحكومية، تغطي مجالات التحقق ومعالجة البيانات، وجمع الأموال وإدارتها، وكذلك الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان. ونُظم تدريب في مجال حقوق المرأة والطفل لصالح مدربي الشرطة. وسهلت البعثة عقد مؤتمر معني بحقوق الإنسان، عقده ممثلو الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية. وأصدر المشاركون بيانا أثناء خدمة دينية مسكونية خاصة عقدت بمناسبة يوم حقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر). واجتمع ممثلو المنظمات غير الحكومية وسلطات الدولة في ١٥ كانون الثاني/يناير لتبادل الآراء والتجارب بشأن حل النزاعات والوساطة.

٣١ - وطوال مدة ولاية البعثة أُبلغ عن حوادث تخويف وعنف ذات صلة بالعملية السياسية والانتخابية، وقام موظفو البعثة بالتحقيق في كثير من هذه الحوادث. وكانت لأنشطة التحقق أهمية خاصة خلال فترة الاستقطاب والقلاقل، نظرا للتصور السائد بأن المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون والنظام وحماية حقوق الإنسان وقعت بشكل متزايد تحت سلطة الجماعة السياسية المسيطرة. وعلى الرغم من تحسن

قدرات المنظمات غير الحكومية في هايتي على الرصد، فإن قدرتها على إجراء التحقيقات قد تتقلص إذا استمرت هي وغيرها من منظمات المجتمع المدني في أن تكون هدفا لعمليات التخويف.

٣٢ - ووسط أجواء التوتر التي سبقت انتخابات ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر وفيما بعدها، ارتكب حزب فانمي لافالاس أو المنظمات الشعبية المرتبطة به انتهاكات للحقوق السياسية في عدة مناسبات. وفي حادثين لقيا ذيوعا كبيرا في المقاطعات، قام مسؤولون منتخبون ترافقهم مجموعات مدججة بالسلاح بفض اجتماعين فيما بدا أنهما محاولتان لإسكات من كانوا يعتقدون أنهم أنصار المعارضة. ولم تُعلن بعد الاستنتاجات التي توصل إليها تحقيق قامت به لجنة برلمانية في حادث يبدو أنه كان يستهدف قسا محليا. وأُغلقت محطة إذاعية مستقلة لفترة قصيرة بسبب تهديدات مجهولة المصدر تلقتها عقب إذاعة مواضيع تتعلق بانخفاض معدلات اشتراك الناخبين في الانتخابات الرئاسية. وشكت محطتان أخريان من توجيه تهديدات ضدهما، وكانتا مشهورتين بانتقادهما لحزب فانمي لافالاس. وأثناء مؤتمر صحفي عُقد في ٩ كانون الثاني/يناير، تلقى فريق يتكون من ١٠٠ من الشخصيات الشهيرة، من ضمنهم زعماء المعارضة، وشخصيات تنتمي إلى المجتمع المدني وسلطات الكنائس وصحفيون تهديدا من منظمة شعبية مناصرة لحزب فانمي لافالاس. واتهم زعيم منظمة شعبية اسمه بول ريمون الأشخاص المذكورين بأنهم ممن اختارهم تحالف الوفاق الديمقراطي لعضوية ''حكومته المؤقتة'' البديلة المقترحة، وهدد بالانتقام منهم بعنف إذا لم يعلنوا التخلي عن تضامنهم مع المشروع. وتشير العمليات المسلحة التي تقوم بها فرق الأمن المنشأة حديثا في بلدية بور-أو-برنس، وكذلك الهجمات التي قام بها محتجون في إحدى المدن الإقليمية ضد مدير الجمارك أثناء زيارته إلى التنافس بين فصائل حزب فانمي لافالاس للسيطرة على مصادر دخل مربحة.

٣٣ - وسعت البعثة إلى تحسين التدريب في مجال حقوق الإنسان في أكاديمية الشرطة، ومركز التدريب التابع لهيئة السجون ومدرسة القضاة. ويستند نجاح هذا التدريب والتدريب الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية إلى استخدام الكريول، وأساليب التعليم القائمة على المشاركة وإجراء دراسات الحالة من واقع الحياة. وسيلزم استمرار المساعدة لتقييم المدربين تقييما كاملا، وتنقيح الوحدات التعليمية الموجودة وما يتصل بها من مناهج دراسية ووضع وحدات جديدة. ومن المقرر أن يعمل البرنامج الانتقالي لما بعد البعثة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال إذا تم تأمين الموارد الضرورية.

٣٤ - وتم تقديم الدعم لمكتب أمين المظالم فيما يتعلق بتحليل الشكاوى، ووضع خطة لتنمية المكتب وصياغة مشروع قانون يحدد ولاية المكتب وهيكله. وقد كانت هذه العملية بطيئة في بدايتها نظرا لندرة الموظفين والموارد. غير أنه تم إحراز بعض التقدم، وهناك دلائل تشير إلى أن هناك عزما على تنظيم مكتب أمين المظالم وتعزيزه. وستكون السنة المقبلة سنة حاسمة في النمو المؤسسي للمكتب، وإنني أُشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف مساعدته في السنة المقبلة. وخلافا للتصور العام، دلت المساعدة المقدمة للمفتشية العامة للشرطة، بما فيها إجراء تحليل للتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الشرطة، على أن المفتشية بذلت بعض الجهود للتحقيق في هذه الحالات. وينبغي تقديم المساعدة في المستقبل عن طريق التدريب والعمل الفعلي في الميدان، من أجل الاستمرار في تحسين نوعية تحقيقات المفتشية.

٣٥ - وقد تطلب الأمر بذل شيء من الجهد لإحياء وتمتين العلاقات مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وللتغلب على التحفظات المتعلقة بدور الأمم المتحدة وجدوى إعداد برنامج مساعدة قصير الأجل. وهذه فترة نمو ونضج للمنظمات غير الحكومية، وسيلزم استمرار تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة. وقد حددت البعثة وشركاؤها معا المجالات التي تتطلب المزيد من التدريب والمساعدة. واستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلك المعلومات لوضع برنامجه المتعلق بسيادة القانون. واقترح كذلك المحافظة على الذاكرة المؤسسية للبعثة المدنية الدولية في هايتي التابعة للأمم المتحدة والبعثة المدنية الدولية للدعم في هايتي في مجال حقوق الإنسان، عن طريق إنشاء مركز لوثائق حقوق الإنسان، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المقيمة متابعة ذلك الاقتراح.

٣٦ - وتركزت أنشطة الترويج على النهوض بـ ''ثقافة السلام''. وكانت لها آثار متفاوتة؛ فكان بعضها أنجح من البعض الآخر في تعزيز التعاون فيما بين قطاعات المجتمع المدني. وأدى تسهيل الاتصالات بين مختلف الكنائس إلى إنشاء لجنة مسكونية معنية بحقوق الإنسان وقضايا السلام. وشاركت اثنتان من المنظمات الكنسية فيما بعد في مبادرة المجتمع المدني، التي حاولت التوسط في المحادثات بين حزب فانمي لافالاس والمعارضة. وأجريت مسابقة إنشائية للشباب، شاركت المحطات الإذاعية في رعايتها، وأدت إلى التزامات بتقديم جوائز في شكل منح دراسية بما قيمته ٠٠٠ ٥ دولار. وأدى مؤتمر معني بحل المنازعات إلى إنشاء لجنة للنظر في إمكانية إقامة شبكة من العاملين في هذا المجال. وستكون هناك حاجة إلى مواصلة التوجيه والتسهيل لضمان استدامة هذه المبادرات.

سابعا - الأنشطة الإنمائية

٣٧ - استمر ممثلو منظومة الأمم المتحدة في هايتي في تنفيذ برنامج الإصلاح. واستمر العمل على صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أعقاب صدور التقييم القطري المشترك، ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي دعا فيه المجلس إلى وضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لدعم هايتي. وبتوجيه من وكالات رائدة مختارة تابعة للأمم المتحدة، أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة معنية بالمجالات التالية: (أ) توفير التعليم للجميع، وتحسين الموارد البشرية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية؛ (ب) أساليب الحكم ودولة القانون؛ (ج) الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة. وأصدرت كل لجنة تقارير مواضيعية، سوف ترد في الوثيقة النهائية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي سيصدر في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٣٨ - وبصورة متزامنة مع عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تم تحقيق تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتصل بمواءمة دورات برامج الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وإضافة إلى التعبئة المكثفة للفريق القطري حول عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، استمرت الوكالات في وضع وتنفيذ برامجها الخاصة في نطاق ولاياتها.

٣٩ - وبعد صياغة وثيقة تحضيرية تحدد الاستراتيجية المتعلقة بإعداد ورقة استراتيجية مؤقتة لموجهة الفقر ستضعها الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حولت الحكومة تركيزها نحو صياغة إطار لاستراتيجية التنمية الوطنية. وتفاوضت الحكومة أيضا على اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي، مع الالتزام بتخفيض العجز في الميزانية ومعدل التضخم؛ وباتباع سياسة نقدية تقييدية؛

وبإعادة تكوين الاحتياطي الخارجي. ونتيجة لقيام البنك الدولي بتقليص حجم حافظته في هايتي، فقد أجرى عملية إعادة هيكلة داخلية، وتتم الآن تغطية هايتي انطلاقا من الجمهورية الدومينيكية.

٤٠ - ووضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنسيق وثيق مع جمعية أصدقاء الأمين العام في هايتي، والبعثة الدولية للدعم في هايتي وإدارة الشؤون السياسية، برنامجا انتقاليا لفترة ما بعد البعثة، يجري البحث حاليا عن تمويل له. وقبل وضع هذا البرنامج، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة في تنظيم معتكف للمانحين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي للاستفادة من التجارب في قطاع العدل، بغية صياغة توصيات ومناقشة الدعم في المستقبل. ويستند هذا البرنامج في عمله إلى الأنشطة الجارية للبرنامج الإنمائي المتعلقة بسيادة القانون، بينما يعزز الأنشطة التي بدأتها البعثة. ويفترض البرنامج أيضا التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة. وتتمثل الأهداف الخمسة الرئيسية للبرنامج فيما يلي: (أ) تعزيز القدرات الوطنية في قطاع العدل؛ (ب) تسهيل عملية إصلاح لنظام القضاء قائمة على المشاركة؛ (ج) تحسين الوصول إلى العدل؛ (د) تعزيز التنمية المؤسسية لنظم الشرطة والسجون؛ (هـ) تعزيز القدرات الوطنية على رصد حقوق الإنسان والنهوض بها. وللأسف لم يتم تدبير التمويل الكافي بما يتيح التحويل الفوري لمهام البعثة.

٤١ - وبالنظر إلى صياغة استراتيجية برنامج الأغذية العالمي لهايتي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، أُجري تقييم للبرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقدمت اليونيسيف، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، دعما لوزارة الصحة لتنظيم الأيام الوطنية للتحصين في عام ٢٠٠١. وبدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان صياغة برنامجه القطري للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وساعد الصندوق أيضا على إعداد حلقة عمل تتعلق بوفيات الأمهات، وواصل حملته للدعوة من أجل دعم التعداد الوطني للسكان في عام ٢٠٠١.

٤٢ - وساعدت منظمة الأغذية والزراعة على صياغة سياسة وطنية جديدة لقطاع مصائد الأسماك. واستنادا إلى نتائج دراسة استقصائية حديثة دعمتها منظمة الأغذية والزراعة، صاغت المنظمة برنامجا للقضاء على إحدى الديدان الطفيلية التي يُقدر بأنها تضر بنسبة ٩٠ في المائة من الماشية في هايتي.

٤٣ - ودعم برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) عدة أنشطة تتعلق بيوم الإيدز العالمي الموافق ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، خاصة فيما يتصل بحملة للتعبئة والتوعية في جميع أنحاء البلد. وقدم البرنامج أيضا دعما لتنظيم ندوة بشأن انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل. وفي أعقاب فيضانات شديدة في جنوب هايتي حدثت في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، استجاب فريق الأمم المتحدة لإدارة الكوارث بسرعة، ونسق المساعدة المباشرة وصاغ اقتراحا مشتركا من أجل إدارة الأخطار والكوارث محليا. واحتل الفريق أيضا مكان الصدارة في تسهيل حلقة عمل تتعلق بعنصر الإدارة المحلية للأخطار في الخطة الوطنية لإدارة الأخطار والكوارث.

ثامنا - ملاحظات

٤٤ - بدأت الأمم المتحدة تقوم بدور في الجهود الرامية إلى إقامة الديمقراطية في هايتي خلال انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، التي انتُخب فيها السيد جان برتران

أريستيد رئيسا للمرة الأولى. وفي أعقاب انقلاب عام ١٩٩١، استأنفت الأمم المتحدة هذا الدور عن طريق إنشاء البعثة المدنية الدولية في هايتي، بالاشتراك مع منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٩٣ لرصد انتهاكات حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩٣، أُنشئت بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ولكن تعذر نشرها بالكامل في ذلك الوقت. وبعد العودة إلى نظام الحكم الدستوري، اتسع نطاق دور الأمم المتحدة وشمل عدة بعثات لحفظ السلام ابتداء من آذار/مارس ١٩٩٥. وتلتها بعثة الشرطة المدنية هي بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي المنشأة في عام ١٩٩٧، بينما واصلت البعثة المدنية الدولية في هايتي عملها في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع الشرطة والسجون والنظام القضائي. وكانت البعثة الدولية للدعم في هايتي، التي أنشئت لتعزيز عمل البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، هي الأخيرة من سلسة بعثات الأمم المتحدة في هايتي.

٤٥ - وساهمت كل هذه البعثات مساهمة فعالة في الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان، على الرغم من أن قوى معاكسة شديدة قللت من التقدم المحرز في بعض الأحيان. وفي حالة الشرطة كان دور المجتمع الدولي يستهدف بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على العمل بصورة مستقلة وفقا لحكم القانون. وكما أكدتُ على ذلك في تقريري الأخير، فإن الأمن العام أمر جوهري لحياة جميع المواطنين، ولا غنى لأي مجتمع ديمقراطي عن قوة شرطة مستقلة تحترم حقوق المواطنين.

٤٦ - وأرى أن من المؤسف عدم انتهاز فرص عديدة كانت قائمة قبل الانتخابات للتوصل إلى حل توفيقي، واستمرار وجود عقبات تحول دون استئناف المساعدة الدولية التي تشتد الحاجة إليها. وبينما انتعشت الآمال باستئناف الحوار السياسي في الأيام الأخيرة قبل تنصيب الرئيس أريستيد في ٧ شباط/فبراير، إلا إن الشكوك ظلت قائمة بشأن استعداد أي من الطرفين أو قدرته على تقديم التنازلات الضرورية. ويمكن أن تمثل النقاط الثماني لاتفاق ٢٧ كانون الأول/ديسمبر مع الولايات المتحدة، الذي اقترحه الرئيس أريستيد كنقطة انطلاق للحوار، تنازلا كبيرا، شريطة أن تتعاون المعارضة في تنفيذ هذه النقاط، غير أن ذلك بدا بعيد الاحتمال، نظرا لأن النقاط الثماني كانت إلى حد بعيد دون ما طلبه تحالف الوفاق الديمقراطي من إعادة إجراء انتخابات ٢١ أيار/مايو و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وساد أوساط المعارضة قلق عام من أن يكون هدف الرئيس أريستيد من دخول الحوار هو اجتذاب عدد من شخصيات المعارضة والمجتمع المدني إلى حكومته، سعيا للوصول من جديد إلى المساعدة الدولية.

٤٧ - وهناك قلق متزايد من أن تصرفات بعض المنظمات والزعماء السياسيين ذوي الصلة بحزب فانمي لافالاس قد قوضت العملية الديمقراطية. ومن شأن الالتزام البَنَّاء من جانب المجتمع الدولي، مقرونا بالمساعدة الإنمائية، أن يُعزز التيارات الأكثر اعتدالا والأكثر مناصرة للتحديث في داخل حزب فانمي لافالاس، وأن يضاعف من احتمالات إضفاء الطابع المؤسسي على احترام الحريات السياسية وحقوق الإنسان. وعلى العكس من ذلك، فإن الانسحاب وحجب المساعدة يمكن أن تكون لهما آثار غير مرغوب فيها، تتمثل في اتخاذ الشخصيات السياسية مواقف أكثر تطرفا.

٤٨ - ومن الاحتمالات المتوقعة كذلك أن يسعى إلى معارضة التوصل إلى اتفاق سياسي أولئك الذين انتهزوا فرصة الفوضى المتفاقمة في السنوات الأخيرة للتورط في أنشطة إجرامية، ذلك أن الاستقرار السياسي وتعزيز مؤسسات قطاع العدل من شأنهما أن يعرضا تلك الأنشطة للخطر. وقد تولد أحد التطورات الأكثر إيجابية في الأشهر الأخيرة عن القلق من غياب القانون والخوف الدائم من

انفجار موجة كبرى من العنف السياسي، وهذا التطور هو استعداد متزايد من طرف منظمات المجتمع المدني للمشاركة بصورة علنية في الأزمة السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع هذا التطور عن طريق مساعدة منظمات المجتمع المدني والحيلولة دون أي احتمال لتعرضها للتهديدات والإجراءات الانتقامية. ومن شأن المجتمع المدني الناشئ في هايتي أن يبعث الآمال في نجاح الحوار بشأن التوصل إلى اتفاق موضوعي وتنفيذ هذا الاتفاق.

٤٩ - وفي بيان صحفي صادر في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، دعا مجلس الأمن السلطات والسياسيين الهايتيين إلى أن يواصلوا بنشاط بذل جهودهم من أجل المصالحة وإلى حل خلافاتهم عن طريق الحوار. وأضاف البيان قائلا إنه يُشجع منظمة الدول الأمريكية، وعلى الأخص أمينها العام، على الاستمرار في تحديد الخيارات وتقديم التوصيات الرامية إلى إيجاد حل للحالة السياسية الراهنة. ومن بين الخيارات التي قيد الدراسة، إنشاء ''اللجنة شبه الدائمة'' التابعة لمنظمة الدول الأمريكية المذكورة سابقا. وفي هذا السياق، فإنني أُرحب بإعلان الجماعة الكاريبية أخيرا اعتزامها إنشاء مكتب في هايتي في أقرب فرصة ممكنة، وتعزيز الاتصالات على جميع المستويات بين مواطني هايتي وشعوب الجماعة الكاريبية.

٥٠ - وقد أعرب كل من الرئيس السابق رينيه بريفال ورئيس وزرائه ووزير خارجيته لممثلي عن تقديرهم للإنجازات التي حققتها البعثة الدولية للدعم في هايتي وبعثات الأمم المتحدة السابقة، وأبدوا أسفهم لأن الأزمة السياسية أعاقت عمل البعثة. وقالوا إنهم يودون أن تستمر مساعدة الأمم المتحدة في مجال المشاريع المتصلة بسيادة القانون. واستجابة لهذا الطلب، سيكون من الضروري وضع أشكال جديدة من المساعدة التقنية تسمح لمنظومة الأمم المتحدة بأن تواصل دعم الشعب الهايتي على نحو أفضل. وتحقيقا لهذا الهدف، وضع برنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامجا انتقاليا شاملا لما بعد البعثة، وأني أناشد أصدقاء الأمين العام في هايتي والدول الأعضاء الأخرى أن يساهموا في هذه المرحلة المقبلة من عملية بناء السلام في هايتي.

٥١ - وفي رسالته الموجهة إليّ، المؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠١، والتي وردت في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أعرب الرئيس أريستيد عن اهتمامه بالإبقاء على منصب ممثل الأمين العام، الذي يناط به مهمة تيسير الحوار بين مختلف الجهات السياسية الفاعلة وتعزيز السلام. وإنني أتشاور حاليا مع الأطراف المعنية، وعلى الأخص أصدقاء الأمين العام في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية، بغية النظر في الكيفية المناسبة للاستجابة لهذا الطلب. وأتطلع كذلك إلى تقرير الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية الموجه إلى مجلسها الدائم بشأن التدابير التي يمكن أن تساعد على تعزيز العملية الديمقراطية في هايتي.

٥٢ - وسعيا لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تكمن وراء الفقر في هايتي، فإن هذا البلد في حاجة إلى الاستقرار السياسي وإلى المؤسسات الديمقراطية ذات الضوابط والموازين، على غرار البلدان الأخرى في المنطقة. وقد سُمح لديمقراطية هايتي الفتية أن تتطور بصورة أدت إلى إضعاف العملية الديمقراطية. وفي هذا التقرير النهائي عن البعثة الدولية للدعم في هايتي، أود أن أعيد التأكيد على التزام المنظمة على الاستمرار في مرافقة هايتي في انتقالها إلى الديمقراطية. ولا يمكن لهذا الالتزام أن يثمر إلا في جو من المصالحة والتسويات المقبولة، وإنني أناشد جميع الهايتيين على العمل من أجل تحقيق هذه الغاية.

٥٣ - وإذ يدخل دعم المنظمة لشعب هايتي مرحلة جديدة، أود أن أعرب عن امتناني لأصدقاء الأمين العام في هايتي لمشورتهم وتعاونهم على مر السنين. وأعرب أيضا عن امتناني للذين ساهموا في الصندوق الاستئماني للبعثة الدولية للدعم

في هايتي: وهم كندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وبينما تستمر أنشطة الأمم المتحدة في هايتي من خلال عمل وكالات الأمم المتحدة، وعلى الأخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سأواصل الاعتماد على المشورة والدعم المالي المقدمين من الدول الأعضاء. وختاما، أود أن أشكر الموظفين الهايتيين والدوليين في البعثة الدولية للدعم في هايتي وممثلي السيد ألفريدو لوبيس كابرال، لما اضطلعوا به من أعمال، وما أبدوه من تفان في ظل ظروف قاسية.